

# مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٧٣٠**

الثلاثاء، ٦ آذار/مارس ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السير مارك لايل غرانت | (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي | السيد بانكين |
| | أذربيجان | السيد مهدييف |
| | ألمانيا | السيد فيتيغ |
| | باكستان | السيد ترار |
| | البرتغال | السيد مورايس كابرال |
| | توغو | السيد مينان |
| | جنوب أفريقيا | السيد ماشاباني |
| | الصين | السيد تيان لين |
| | غواتيمالا | السيد روسينتال |
| | فرنسا | السيد بريانس |
| | كولومبيا | السيد أوسوريو |
| | المغرب | السيد لوليشكي |
| | الهند | السيد راغوتاهالي |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيدة رايس |

## جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان











افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

**إقرار جدول الأعمال**

أقر جدول الأعمال.

**تقارير الأمين العام عن السودان**

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الأساسي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلَي جنوب السودان والسودان للاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

وعقب المشاورات التي جرت فيما بين أعضاء المجلس، أُذِن لي بالإدلاء بالبيان التالي بالنيابة عن المجلس:

”يعرب مجلس الأمن عن بالغ القلق إزاء التقارير التي تفيد بوقوع حوادث عنف متكررة عبر الحدود بين السودان وجنوب السودان، بما يشمل تحركات القوات، وتقديم الدعم للقوات المحاربة بالوكالة، وعمليات القصف الجوي، ويرى أن الحالة باتت تشكل خطرا جسيما يهدد السلام والأمن الدوليين. ويحث المجلس البلدين على تنفيذ واحترام روح ونص مذكرة التفاهم بشأن عدم الاعتداء والتعاون المؤرخة ١٠ شباط/فبراير، التي وافقا عليها تحت رعاية فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي.

”ويطالب مجلس الأمن جميع الأطراف بوقف العمليات العسكرية في المناطق الحدودية، ووضع حد لدوامة العنف. ويطالب كذلك حكومتي السودان وجنوب السودان بالامتناع عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يقوض الأمن والاستقرار في كلا البلدين، بما في ذلك تقديم أي شكل من أشكال الدعم المباشر أو غير المباشر للجماعات المسلحة في إقليم كلا البلدين. ويدين مجلس الأمن الأعمال التي تقوم بها أي جماعة مسلحة بهدف إسقاط حكومة السودان أو جنوب السودان بالقوة. ويؤكد مجلس الأمن التزامه القوي بسيادة كل من السودان وجنوب السودان وسلامتهما الإقليمية.

”ويكرر مجلس الأمن التأكيد بأن الأهداف الرئيسية للمجتمع الدولي وجميع الأطراف المعنية في السودان وجنوب السودان تتمثل في التعايش السلمي بين دولتين تتمتعان بكل مقومات البقاء، وتنتهجان الحكم الديمقراطي، وتقومان على سيادة القانون، والمساءلة، والمساواة، واحترام حقوق الإنسان، والعدالة، والتنمية الاقتصادية، ولا سيما تهيئة الظروف التي تمكن المجتمعات المحلية المتضررة من التراعات من توفير سبل ناجعة ومستدامة لكسب الرزق.

”ويشير مجلس الأمن إلى الاتفاق الإطاري المبرم في ٢٨ حزيران/يونيه بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان – الشمال بشأن الترتيبات السياسية والأمنية المتعلقة بولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، ويحثهما على العودة إلى طاولة المحادثات المباشرة لحل جميع القضايا السياسية والأمنية استنادا إلى اتفاق السلام الشامل والمبادئ المتفق عليها في الاتفاق الإطاري. ويحثهما مجلس الأمن على حل المسائل الجذرية التي أججت التراع الحالي في جنوب كردفان والنيل الأزرق، وإنهاء جميع أعمال العنف، والاتفاق على وقف أعمال القتال فورا. ويؤيد مجلس الأمن بقوة ما يبذله فريق التنفيذ الرفيع المستوى والأمم المتحدة من جهود في هذا الصدد. وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، يشدد مجلس

الأمن على الحاجة الملحّة للغاية إلى إيصال المعونة الإنسانية لتفادي تفاقم الأزمة الخطيرة في جنوب كردفان والنيل الأزرق، ويطالب بأن تتعاون حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان - الشمال تعاونا تاما مع الأمم المتحدة وسائر الوكالات والمنظمات الإنسانية، وأن تكفلا، وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي المنطبق والمبادئ التوجيهية للمساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، وصول الأمم المتحدة وسائر العاملين في مجال المساعدة الإنسانية بصورة آمنة وفورية ودون عوائق، وكذلك تسليم الإمدادات والمعدات، لتمكين أولئك العاملين من إنجاز مهامهم بكفاءة في مجال مساعدة السكان المدنيين المتضررين من التراع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. ويرحب مجلس الأمن بالاقتراح الثلاثي المقدم في هذا الصدد من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، ويرحب بقبول الحركة الشعبية لتحرير السودان - الشمال للاقتراح، ويشجع حكومة السودان على أن تحذو حذوها.

”ويعرب مجلس الأمن عن بالغ الاستياء لأن القوات الأمنية التابعة للسودان ولجنوب السودان ما زالت لم تنتقل بعد من منطقة أبيي وفقا لاتفاق الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ (S/2011/384) والقرار الصادر عن لجنة الرقابة المشتركة لمنطقة أبيي (S/2011/593) في ٨ أيلول/سبتمبر. ويرحب مجلس الأمن بقرار الآلية السياسية والأمنية المشتركة إنشاء وتفعيل آلية مشتركة للتحقق من الحدود ورصدها، وفقا لاتفاق الأمن الحدودي المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١ والآلية السياسية والأمنية المشتركة. ويحث المجلس الأطراف على الاتفاق على خريطة تحدد منطقة العمليات الخاصة بالمنطقة الحدودية الآمنة والمنزوعة السلاح ومنطقة العمليات الخاصة بمراقبي الحدود. ويطالب المجلس بأن يعجل البلدان بتنفيذ اتفاق ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ وإنشاء إدارة منطقة أبيي فورا، وتكثيف العمل للتوصل إلى حل سياسي طويل الأمد للمركز النهائي لأبيي. ويطالب المجلس بأن تيسّر حكومتا السودان وجنوب السودان عودة النازحين من أبيي إلى ديارهم على نحو آمن وكريم، وأن تفسحا السبل لوصول المساعدة الإنسانية إلى منطقة أبيي بشكل كامل وآمن ودون عوائق. ويشدد المجلس على ضرورة مرور موسم الهجرة في جو من الأمان والتعاون.

”وينظر مجلس الأمن إلى اتخاذ ترتيبات متعلقة بالنفط وترتيبات مالية بين حكومتي السودان وجنوب السودان على أنه عنصر جوهري لأمن البلدين واستقرارهما وازدهارهما كدولتين تتوفر فيهما مقومات البقاء. ويؤكد المجلس أن اتخاذ أي إجراءات انفرادية ذات صلة بقطاع النفط يعود بالضرر على أمن كلتا الدولتين واستقرارهما وازدهارهما. ويحث مجلس الأمن بقوة كلتا الدولتين على العمل في إطار الاقتراح الشامل الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ عن فريق التنفيذ الرفيع المستوى من أجل التوصل سويّا دون تأخير إلى اتفاقات بشأن الترتيبات المالية الانتقالية والترتيبات التجارية المتعلقة بالنفط.

”ويحث مجلس الأمن حكومتي السودان وجنوب السودان على ضمان اتخاذ تدابير واضحة لاكتساب الجنسية في الدولتين، إلى جانب الوثائق

ذات الصلة فيما يتعلق بالإقامة والحق في العمل. وإذا لم تُتخذ هذه الترتيبات قبل نهاية الفترة الانتقالية في ٨ نيسان/أبريل، فإن المجلس يحث كلتا الدولتين على تمديدها.

”ويحث مجلس الأمن بقوة حكومتي السودان وجنوب السودان على التوصل إلى اتفاق بشأن مركز المناطق المتنازع عليها على طول الحدود بين السودان وجنوب السودان، والاتفاق على عملية وجدول زمني لتعليم الحدود وتنفيذ هذه العملية على جناح السرعة بتيسير من فريق التنفيذ الرفيع المستوى.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد دعمه الكامل لبعثتي الأمم المتحدة لحفظ السلام في السودان وجنوب السودان. ويدعو السودان وجنوب السودان إلى التعاون بشكل كامل مع بعثتي الأمم المتحدة لضمان حرية الوصول إلى جميع مناطق عملياتهما وكفالة تنقل جميع الأفراد بسرعة ودون عراقيل، بوسائل منها منح التأشيرات وتصاريح السفر بسرعة، وكذلك المعدات والمؤن والإمدادات وغيرها من البضائع، بما فيها المركبات والطائرات وقطع الغيار المخصصة للاستخدام الحصري والرسمي لبعثتي الأمم المتحدة.

”ويحث المجلس بقوة السودان وجنوب السودان على مواصلة العمل في سياق عملية التفاوض التي يتولى تيسيرها فريق التنفيذ الرفيع المستوى من أجل التوصل في أقرب وقت ممكن إلى اتفاق بشأن جميع المسائل التي لم يُبت فيها بعد، ويشجع على مواصلة الشراكة بين فريق التنفيذ والأمم المتحدة وسائر الأطراف المعنية الدولية الرئيسية لتوحيد الجهود دعما لتلك المفاوضات.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد التزامه بكفالة مستقبل يعمّه السلام والرخاء لشعبي السودان وجنوب السودان. ويعرب المجلس عن امتنانه ودعمه الكامل لاستمرار عمل فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالسودان ورئيسه، الرئيس ثابو امبيكي، وكذلك الممثل الخاص للأمين العام هايلي منكريوس، ويشدد على الشراكة التعاونية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في هذا الصدد. ويدعو المجلس حكومتي السودان وجنوب السودان إلى التعاون بشكل كامل مع فريق التنفيذ الرفيع المستوى“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2012/5.

أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

**السيد عثمان** (السودان): في البداية، أود أن أشكر موافقتكم على مشاركتنا في هذا الاجتماع الهام، وأن أقول إننا نجد البيان الذي تلي متوازنا، لكن اسمحوا لي أن أوضح بعض الحقائق التي قد لا تكون متوفرة، ليس من باب أن نهاجم أو نعتدي أو نلوم، ولكن من باب أن نوضح الحقائق فقط.

أؤكد لكم أننا عازمون على التوصل إلى حل جميع المسائل العالقة بيننا وبين دولة الجنوب الشقيقة، والتوصل إلى حلول دائمة عن طريق التفاوض. وأننا لم نبدأ الحرب، وإنما دفعنا إليها مضطرين ومكرهين على الدخول في حرب مع دولة جنوب السودان الشقيقة.

وتتمثل الحقيقة الثانية في أننا سنتعاون مع مجلسكم الموقر ومع فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد

الأفريقـي، بغيـة التوصـل إلى حلـول دائمـة لهـذه المـسائل، ولأؤكد حسن نيتنا أوضح النقاط التالية.

مثلمـا نقلـت لكـم سـيدي الـرئيس بـالأمس، فإننـا نستضيف قرابة ٠٠٠ ١٢ طالب من دولة الجنوب الشقيقة في مؤسـساتنا التعليمية، من التعليم الابتدائي وحتى التعليم الجامعي، يعاملون معاملة كريمة، وأؤكد لكم أننا سنستمر في معاملتهم معاملة كريمة. ليس هذا فقط، فقد لا تعلمون أن مؤسـساتنا العسكرية العليا التي تدرب ضباطا حربيين وفوق العسكرية تستضيف عددا من إخوتنا من أبناء شعب الجنوب لم يتم طردهم، و لم يتعرضوا لأي معاملة غير كريمة، بل بالعكس يعاملون معاملة كريمة، وأقول لكم سنلتزم باستمرارهم في هذه المؤسسات، وهم عسكريون حتى يكملوا دراستهم تماما ويمنحون الشهادات اللازمة، ثم تتم إحالتـهم للمعـاش بـسبب انتمـائهم للجنـوب، ويمنحـون حقوقهم ويغادرون بكرامة إلى الجنوب.

إن السودان ظل يقبل كل مقترحات الوساطة التي يطرحها فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي، وكما ذكر لكم السيد ثابو امبيكي لم نرفض أي مقترح وتعاوننا بشكل كبير جدا.

قبل حوالي ثلاثة أسابيع، استضفنا في الخرطوم الأخ وأنا أقول الأخ وزير الشؤون الإنسانية في دولة الجنوب الشقيقة. ووقعنا اتفاقا معه بشأن مواطني دولة الجنوب الذين يجب أن يعودوا إلى دولة الجنوب، أهم ما جاء فيه، الاتفاق على مراعاة المرونة فيما يتعلق بتاريخ ٩ نيسان/أبريل، ومثلما أوضحت لكم هذه الحقائق التي يمكن أن تغيب عنكم، أرى أن تطلعوا على بعض الحقائق الأخرى من الجانب الآخر وليس بقصد الهجوم، وإنما هي حقائق محضة.

عنـدما بـدأنا عمليـة ترحيـل ومـساعدة المـواطنين الجنـوبيين علـى العـودة إلى جنـوب الـسودان، شـرعنا فيهـا بثلاث وسائل نقل بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، وهي عن طريق النقل النهري وعن طريق القطارات والطائرات. وأرسـلنا خمـس بـواخر تقـل العائـدين إلى دولـة الجنـوب، وتعلمون أن النقل النهري هو الأوسع استخداما في مجال نقل المواطنين والبضائع. وإلى جانب البواخر الخمس التي أرسلناها لنقل مواطني دولة الجنوب، وافقنا أيضا على أن تستخدم دولة الجنوب نقل كل الأجهزة، والعتاد الخاص ببعثة الأمم المتحدة في السودان، في الجنوب عن طريق أراضي السودان وعن طريق النقل النهري في السودان.

أليس كل ذلك كافيا ليبين حسن نيتنا؟، كل تلك البـواخر الـتي تبلـغ ١٢ بـاخرة، كلـها صـودرت و لم تعـد للسودان، وتستخدم لأغراض عسكرية، هذه حقيقة يجب أن يعلمها مجلسكم. ويعني ذلك بالنتيجة ببساطة تأخير عودة المواطنين الجنوبيين الموجودين في الشمال، وأترك لكم الحكم والتقـدير فيمـا سـتفعلون لمـساعدتنا لتـسهيل أمـر إرجـاع المواطنين الجنوبيين إلى بلدهم، في ضوء مصادرة ١٢ باخرة.

فيما يتعلق بالتعاون مع بعثات حفظ السلام، أؤكد لكم أن حكومة السودان سوف تتعاون وتستمر في التعاون، مثلما ظلت تفعله مع البعثات التي نُشرت، وأكرر نُشرت، في داخل أراضي حكومة السودان وبموافقتها. أما فيما يتعلق بـأي بعثـة نـشرت في أراضـي دولـة أخـرى وبموافقـة دولـة أخرى، فهي لا تعنينا من قريب أو بعيد – رغم أنني بينت أننا ساعدنا في نقل الكثير من العتاد الخاص ببعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان.

آخر نقطة تتعلق بالوضع الإنساني في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. والسودان يؤكد تعاونه مع الأمم المتحدة وقد ذكرت وزيرة الرعاية الاجتماعية السودانية، وهي المسؤولة عن ملف الشؤون الإنسانية، للسيدة فاليري آموس قبل يومين هنا في نيويورك أن السودان يدرس المبادرة

الثلاثية وأنه قد قبلها من ناحية المبدأ. وسيدرسها في خلال الأيام القادمة للتوصل إلى قرار نهائي بشأنها.

وفقا لأحدث المعلومات عن الوضع الإنساني، أؤكد لكم أن الوضع في جنوب كردفان لم يصل إلى درجة الأزمة أبدا. ليست هنالك أزمة وهنالك تطور حدث في الفترة الماضية في التعاون مع وكالات الأمم المتحدة المعنية بالشؤون الإنسانية. وأذكر منها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة الدولية للهجرة. ونتيجة لذلك، فإن الوضع تحسن. وأختم بالقول: نأمل واثقين أن يشهد الوضع مزيدا من التطور الإيجابي في خلال الأيام القادمة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

**السيد تشوات** (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): أود كثيرا أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على البيان الرئاسي الهام الذي اعتمد اليوم (S/PRST/2012/5). وبعد قراءة البيان، أود أن أدلي ببضع نقاط.

أولا، أود أن أؤكد مجددا على سياسة جمهورية جنوب السودان: إننا ملتزمون بوجود دولتين تملكان مقومات البقاء وتعيشان جنبا إلى جنب في سلام. كما أننا نتبع سياسة عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى ذات السيادة. وأود أن أشير إلى أننا اتُهمنا ظلما عدة مرات بدعم جماعات المعارضة التي تحارب حكومة السودان. وأعيد التأكيد مرة أخرى على أننا لا ندعم أيا من جماعات المعارضة التي تحارب حكومة السودان. وليس من سياستنا دعم المعارضة ضد دول أخرى.

ثانيا، أود أيضا أن أوجه انتباه المجلس إلى أن جمهورية جنوب السودان رحبت باتفاق عدم الاعتداء الموقّع في أديس أبابا يوم ١٠ شباط/فبراير. غير أننا نريد أيضا أن يعلم المجلس أنه بعد ثلاثة أيام من توقيع الاتفاق، انتهكت حكومة السودان الاتفاق بقصف مناطق في ولايتي غرب بحر الغزال والوحدة في ١٣ شباط/فبراير، ومناطق في ولاية أعالي النيل بعدها ببضعة أيام. وقد أدنا هذه الأعمال العدوانية، التي تشكل انتهاكا للاتفاق الذي وقعناه مع جمهورية السودان.

وأود أيضا أن أبلغ أعضاء المجلس أن فريقنا موجود الآن في أديس أبابا لاستئناف المفاوضات. وقد تفاوضنا بحسن نية وقدمنا بعض المقترحات إلى الاتحاد الأفريقي، تتماشى مع المعايير الدولية بخصوص رسوم عبور النفط. ونحن نلتزم بالمفاوضات وندعم تماما الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ بوصفه منتدى يمكن حل جميع القضايا العالقة في إطاره.

وأريد أيضا أن أوضح أننا نؤمن بإيجاد حل شامل لجميع القضايا العالقة، لأنها جميعا مترابطة. وعندما تكون هناك حدود غير معينة بوضوح، فإن هذه وصفة جاهزة للصراع. وفي هذا الصدد، فقد دعونا جمهورية السودان إلى ترسيم الحدود. ولا توجد إرادة سياسية لترسيم الحدود. ولذلك، فإن من المهم جدا أن يدعو المجلس إلى ترسيم الحدود.

النقطة الأخيرة التي أود أن أشدد عليها تتعلق بقضية المواطنة. فقد كان موقفنا منذ بداية المفاوضات هو أن كلا من مواطني جمهورية السودان وجنوب السودان يمكنهم اختيار المكان الذي يريدون العيش فيه. وهذا هو الاقتراح الذي قدمناه، ولكن جمهورية السودان لم توافق عليه. واستنادا إلى ما سمعته من ممثل السودان، آمل أن يحدث تغيير في الموقف الذي اتخذوه.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحالة الإنسانية سيئة في المنطقتين المعنيتين. ونحن قلقون لأن اللاجئين الفارين من ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق في السودان يأتون إلى

مناطق في بلدنا. وتمشيا مع التزامنا بميثاق الأمم المتحدة، فإننا نقدم المساعدة للاجئين الذين عبروا حدودنا، والذين كثيرا ما يجري استهدافهم على أراضينا، في انتهاك للقانون الدولي.

ختاما، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي للمشاركة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): بذلك، يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.